القائم مترئسا جلسة مجلس الأمة أمس

سمو الشيخ صباح الخالد متقدما الحضور الحكومي في الجلسة

لدراستها تمهيدا للتصويت عليها بعد انتهاء اللجنة من مراجعة كافة بنودها

مجلس الأمة أحال اتفاقية تقسيم «المنطقة المقسومة»

■ الغانم: المجلس مستمر حتى آخر يوم من الفصل التشريعي والانتخابات ستكون في نوفمبر

■ المملكة تمارس سيادتها على إقليمها جنوب الخط بينما الكويت تمارس سيادتها شماله

■ الاتفاقية تمنع كثيراً من احتمالات سوء الفهم.. ولم تضع حدودا جديدة لا براً ولا بحراً

■ للمتباكين على توقف إنتاج النفط أقول إن الخسائر غير موجودة لأن النفط تحت الأرض ولم يتبخر

الغانم متحدثا من مقاعد النواب

■ الناصر: التوافق تم على ثلاثة مبادئ هي السيادة الكاملة وخط التقسيم وضمان حقوق كل طرف

■ ممارسة الشركات النفطية لأعمالها تكون وفق القانون الوطني لكل دولة في القسم الذي ضم إليها

■ نحن أمام لحظة تاريخية بفضل الله وبتوجيه سام وعمل دؤوب رسم لأجيالنا القادمة معالم مستقبل آمن

كتب أحمد الرشيدي

اكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أمس أن المجلس مستمر حتى آخر يوم من الفصل التشريعي ،مبينا أن الإنتخابات ستكون في أواخر شهر نوفمبر بنهاية العام الحالي.

جاء ذلك رداً على تساؤل النائب عدنان عبدالصمد خلال الجلسة عن استمرار المجلس من عدمه.

وقال الغانم إن «طلب الجلسة الخاصة العلنية لمناقشة اتفاقية المنطقة المقسومة بين الكويت والسعودية قبل اجتماع اللجنة الخارجية جاء لاستعراض المعلومات والاستفسارات التي لدى الشعب».

ومن على مقاعد النواب، اضاف الغانم «إن هناك سوء فهم ناتج عن الاتفاقيات السابقة ومنها الخط الفاصل الذي كنا نراه خطا حدوديا دوليا، بينما الأشقاء يرونه خط تقسيم إداري».

وتابع «وفقا للمذكرة الجديدة، فإن المملكة تمارس سيادتها على اقليمها جنوب الخط بينما الكويت تمارس سيادتها شمال هذا الخط»، مشيرا إلى أن تعويض قيمة المباني والسكن الوارد في الاتفاقية ليس كبيرا.

ولفت إلى أن الاتفاقية تمنع كثيرا من احتمالات سوء الفهم، ولم تضع حدودا جديدة.

واضاف الغانم: ولي العهد الأمير محمد بن سلمان قال عن الخط الحدودي انه مجرد خط شماله الكويت وجنوبه السعودية ليش نعقد الامور؟

وقال الغانم للمتباكين على توقف إنتاج النفط «الخسائر غير موجودة لأن النفط تحت الارض ولم يتبخر».

وكان المجلس قد أحال اتفاقية تقسيم المنطقة المحايدة «المقسومة» واتفاقية تقسيم المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بين الكويت والسعودية إلى «الخارجية البرلمانية» لدراستها تمهيدا للتصويت عليها بعد إنتهاء اللجنة من مراجعة كافة بنودها.

وأكد وزير الخارجية الشيخ أحمد الناصر عدم احتواء اتفاقية المنطقة «المقسومة» على اي بند سري «اطلاقا» وعدم رسمها حدودا جديدة، مؤكدا إنها جاءت ترسيخا لما هو منصوص عليه وقائم سابقا.

وقال الناصر أن كل الأمور والتفاصيل والحيثيات ستعرض على لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية.

وقال انه تم التوافق بين الكويت والسعودية بشأن اتفاقية «المنطقة المقسومة» على ثلاثة مبادئ هي السيادة الكاملة لكل دولة على القسم الذي ضم إليها وخط التقسيم وضمان حقوق كل طرف في الثروة.

واستعرض الناصر بنود الإتفاقية الملحقة والعناصر الرئيسية في مذكرة التفاهم قائلا «انه تم اعتماد خط التقسيم خط حدود دولي بري بحري نهائي بين البلدين».

وذكر «إننا ندرك جميعا أن أمامنا لحظة تاريخية بفضل الله وبتوجيه سام وعمل دؤوب مشترك جماعي استطعنا إضافة لبنة جديدة في صرح العلاقات التاريخية الوطيدة بين البلدين والشعبين الشقيقين رسمت لأجيالنا القادمة معالم مستقبل أكثر اشراقا وتالقا وازدهارا».

وقال الناصر أن هذه الاتفاقية تجلت فيها اسمى معاني التلاحم والتفاني والتضحيات وتحصنت فيها العلاقات بروابط وعرى اخوية صادقة باعتبارها نموذجا فريدا قل نظيره بين دولتين شقيقتين.

وأعرب عن بالغ الفخر والاعتزاز بهذا «الانجاز التاريخي» الذي تجسد فيه عمق وخصوصية العلاقات بين البلدين الشقيقين في اطار من الوضوح والصراحة انطلاقا من الايمان الكامل بالمصير المشترك والعمق الاستراتيجي الممتد بينهما.

من جهته أكد وزير النفط خالد الفاضل أن توقيع مذكرة التفاهم بين الكويت والسعودية بشأن المنطقة المقسومة تعني عودة إنتاج 250 الف برميل يوميا قبل نهاية 2020 وزيادة القدرة الانتاجية للكويت مع الالتزام بحصتها من أوبك.

وقال الفاضل ان «توقيع مذكرة التفاهم يعني تطوير انتاج 500 مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي يوميا وهي حصة الكويت من حقل الدرة».

وأضاف ان «توقيع مذكرة التفاهم يعني ايضا زيادة احتياطيات النفط الخام والغاز الطبيعي كما تعني حصول الكويت على منفذ بحري جديد لتصدير حصتها من نفط المنطقة المقسومة».

وأفاد أن من النتائج كذلك الاتفاق على الاسراع في تطوير واستغلال حقل الدرة والاتفاق على تحديث اتفاقيات التشغيل للعمليات المشتركة البرية والبحرية ما سيسهم في كفاءة وسرعة القرارات التي من شأنها تسريع تنفيذ المشاريع وتطوير الحقول المشتركة.

وفيما يخص منطقة الزور قال الفاضل تم الاتفاق على أن «تخلي شركة شيفرون العربية السعودية منشآتها ومبانيها الإدارية والسكنية والأرض المقامة عليها والمقدرة بـ 0.7 كيلومتر مربع في منطقة الزور وبشكل نهائي خلال خمس سنوات».

وأضاف «على أن يتم تسليم هذه المنشآت والمباني الموجودة إلى حكومة الكويت بحالتها وفي موقعها بعد أن يتم عمل التقويم اللازم لها من خلال ثلاثة بيوت خبرة عالمية مختصة ودفع حكومة الكويت التعويض لشركة شيفرون العربية السعودية لاخلائها».

وبين ان للشفافية والوضوح في هذه الاتفاقية ومذكرة التفاهم دورا كبيرا «في رسم ملامح مستقبل مستقر وأسس لعلاقة إيجابية طويلة الأمد» تعود بالمنفعة «العظيمة» على البلدين الشقيقين.

وأوضح ان المفاوضات بين البلدين الشقيقين بشأن هذه الاتفاقية «حظيت بتوجيه واهتمام كبير ومباشر من سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح لضمان سيرها ومسارها وفق الأطر السياسية والقانونية والفنية ومراعاة خصوصية العلاقة وطبيعتها الاستراتيجية».

وقال ان هذه الاتفاقية «تمت في بيئة عمل سياسية استثنائية من الأحداث والتطورات الاقليمية اذ نجحت وبكل اقتدار فرق العمل السياسية والقانونية والفنية التي استهدت بنبراس تلك التوجيهات السامية بالوصول لتوافق نهائي كويتي سعودي على تفسير واحد لاتفاقية التقسيم لعام 1965».

وذكر ان من الإنجازات ايضا «عمل دراسات مكمنية تفصيلية تم من خلالها تحديد امتدادات للحقول واستكشافات جديدة مبشرة أدت إلى مضاعفة للخزون النفطي في المنطقة كذلك عمل دراسات للبحث عن حقول برية للغاز أثمرت عن احتمالية كبيرة لتواجد الغاز في تلك الحقول». وأوضح ان من الإنجازات كذلك «إنشاء وإعادة تأهيل الخطوط البحرية لزيادة كفاءة نقل النفط وفق الاشتراطات البيئية».

واشار الفاضل إلى أن توقف الانتاج من المنطقة المقسومة في تلك الفترة لم يؤثر على ايرادات الكويت من انتاج النفط إذ تم تعويض الانتاج من الحقول الأخرى ودون الإخلال بحصة الكويت في منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك».

وأضاف ان «ما لم يتم انتاجه من المنطقة المقسومة لم يشكل خسارة مادية فعلية إذ ظلت تلك الكميات في المكامن ليتم انتاجها في فترة لاحقة مما عزز من قدرة المكامن في تلك المنطقة».

من جانب آخر أقر المجلس عددا من التوصيات النيابية لمعالجة قضية الانفلات المروري والوفيات الناتجة عنه وأحالها إلى لجنة الداخلية والدفاع لإعداد تقرير بشأنها خلال ٣ أشهر.

وجاء في اهم التوصيات أن تقدم الحكومة للمجلس مشروع قانون جديد للمرور يواكب التطورات الحالية وينظم المخالفات تنظيمًا فعّالا ويراعي التدرج بالعقوبة حتى يتحقق الردع.

كما تضمنت التوصيات تشكيل لجنة مشتركة من وزارة الداخلية والأشغال والبلدية لوضع الحلول الفنية للمشاكل والاختناقات المرورية.

وشملت التوصيات تنظيم سيارات النقل العام في حارة واحدة فقط وإحكام القبضة المرورية على سيارات الأجرة الجوالة ، ولائحة خاصة تنظم حركة دراجات توصيل الطلبات.

ونصت التعديلات على إعادة النظر في شروط منح رخص القيادة للمقيمين وذلك من أجل حثهم على استخدام النقل العام.

بدوره أعلن نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح أن «مراجعة قانون المرور الجديد شارفت على الانتهاء وهو في مرحلة الصياغة الأخيرة وسيكون رادعا لكل حالات الاستهتار والرعونة والإهمال».

واكد تطبيق القانون في المرور والضبط والربط المروري «وهذا

مداخلة وزير النفط

متابعة نيابية

عبدالكريم الكندري يدلي بدلوه